

« الإمامة بالنص أم بالترشيح ؟ (1) »

وهي فكرة لها جذور تاريخية واستمرت الى زمننا من خلال هذا الكاتب.

وبدايةً للموضوع نعدد المقامات الإلهية للإمام:

1-مقام الهداية وتحويل العقول من الظلمة الى النور ومن الظللة إلى الهدى وهذا يحتاج الى راية المحبة وهذا ما كان لرسول الله صلى الله عليه وآله من فتوحات اسلاميه لبلاد تعلن اسلامها بدون حرب.

وهذا ما عبر به الكاتب الفرنسي لوقا بقوله (أن غبار حوافر خيول المسلمين إذا استنشقت بلداً ما أعلنت إسلامها).

وبانت راية المحبة في بداية دعوة الرسول في إسلام معظم الصحابة فكان من بينهم عثمان بن مظعون حيث يقول انه أسلم محبة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

فهم أن مقام الهداية يعتمد على الجذبة الروحية والقلبية بين الإمام والأمة.

2-مقام الولاية الدينية والتشريعية وهي إظهار أمور الشريعة للناس في كافة المجالات الدينية من عقائد وفقه.

وهنا نشير أن مسؤولية الإمام اتجاه النظام أما أن يكون مديراً للنظام بجلوسه على كرسي الحكم وأما

أن تكون مسئوليتها مسئولية مداراة.

وهنا إشارة بأن كلا المقامين يعتبران ولاية دينية مفروضة على الأمة وليست باختيارية.

3-مقام ولاية الخلافة بأن يكون له كرسي الحكم في الدولة وأن يكون الأمر والناهي فيها.

وهي ولاية لا تعتبر من صلب الإمامة متى ما أخذت لا تؤثر في إمامة الإمام فهو إمام سواء كان حاكماً أو غير أو حاضراً أو غائباً.

وهنا تكون التساؤلات عن الخلافة مع المدعي بقوله انها ليست حقاً للإمام؟؟

ونظهر بسؤالين: 1/من أين علمنا أن الخلافة الظاهرية حق للإمام؟؟؟

2/من أين علمنا أن هذا الحق لو انتزع من الإمام فلن يآثر على مقامه ولن يضر إمامته؟

الجواب للسؤال الأول:

1/نثبت الإمامة للإمام أولاًً بالعقل حيث يقول العقل (لا حق للمفضول مع وجود الفاضل) نفهم منها أن عقل الإنسان في أمور حياته سيرشده ويهديه إلى ما يسلم حياته المعيشية ويأمنها على مدى عمره فمثلاً: لن يذهب في مرضه للطبيب العادي بل للمختص واحياناً للمستشار وهكذا حسب الحالة المرضية وقس باقي الأمور الحياتية.

فالعقل يقول على المرء أن يبحث عن الإنسان الأكفى. وهذه الصور الدنيوية فما بالك بأمر الدين وبالآخرة وحق الإمام في الخلافة على اعتباره الأكفى من الرجال في زمانه فهو المعصوم.

2 / من النصوص:

النص الأول حديث الإنذار(حديث الدار)(حديث العشيرة) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عندما جاء عشيرته أخذ برقبة علي بن أبي طالب عليه السلام وقال (هذا أخي ووصي وخليفتي فيكم من بعدي) وهذا الحديث يعطينى عدة إشارات منها:

1- أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قاله وعلي عليه السلام في بداية فتوته وأمام أسياذ فريش مما جعلهم يتآلفون عليه ومما يدل على ذلك قول الزمخشري (لا ترى قرشياً يحب آل محمد).

ومن خلال قصة إنذار العشيرة وإبلاغ الناس ، نفهم بأنه كان للرسول صلى الله عليه وآله منذ البدء وزير وخليفة وهو أخوه علي عليه السلام.

2- أن هذا الحديث مهد في مكة ومنذ بدأ الدعوة والمعروف أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان همه تأسيس العقيدة وإظهار أصولها من توحيد الله ونبوته وذكره لخلافة أمير المؤمنين ما هي إلا كونها أصلاً من أصول الدين.

ومن روى هذا الخبر: المتقي الهندي في (كنز العمّال 13:131 / الرقم 36419، مؤسّسة الرسالة - بيروت سنة 1405 هـ) عن: ابن إسحاق، وابن جرير الطبري صاحب التفسير والتاريخ، وابن أبي حاتم الرازي، وابن مردويه، وأبي نعيم الإصفيهاني الحافظ، والبيهقي. كذلك رواه الطبري في (تفسيره ج 19 ص 74، دار المعرفة - بيروت)، والبيهقي في (السنن الكبرى 9:7، دار المعرفة - بيروت)، وابن

أبي حاتم في (تفسيره ج 9 ص 2826 / الرقم 16015 - باختلاف، مكتبة نزار الباز - مكّة المكرّمة سنة 1417 هـ) .[

فرواة هذا الحديث هم أئمّة أعلام علماء السنّة، منهم:

محمّد بن إسحاق صاحب السيرة النبويّة (ت 152 هـ)، وهو من رجال البخاري ومسلم والأربعة أصحاب الصحاح (يراجع: تقريب التهذيب 2:144). والخبر مُتَّفَقٌ عليه، إذ ورد بأسانيد كثيرة في كتبٍ معتبرة، فجاء في: (مسند أحمد بن حنبل 1:111 / الرقم 885، دار إحياء التراث العربي - بيروت 1414 هـ)، وفي (سنن النسائي 6:248، دار إحياء التراث العربي - بيروت)، كذا رواه الحافظ أبو بكر البرزّاز صاحب المسند، والحافظ الطبراني في (المعجم الأوسط)، والحاكم النيسابوري في (المستدرک على الصحيحين)، والطحاوي في (مشكل الآثار)، والحافظ أبو نُعيم في (دلائل النبوة) و (حلية الأولياء)، والضياء المقدسي في (المختار) الذي التزم فيه الضياء بالصحة، فلا يروي فيه إلاّ الروايات الصحيحة المعتبرة في نظره، والحافظ ابن عساكر، والبيهقي في (دلائل النبوة)، والحافظ ابن الأثير، والحافظ الهيثمي في (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد 9:113، دار الكتاب العربي - بيروت 1403 هـ - وفيه إسنادٌ جيّد)، والحافظ الذهبي في تلخيص المستدرک وقد نصّ على صحّة هذا الحديث، والحافظ السيوطي في تفسيره (الدرّ المنثور - في ظلّ آية الإنذار الآنف الذّكر).. وغيرهم..

ولو أتينا لمن حاول عدم إظهار الحديث فهذا ابن حجر في كتابه (فتح الباري في شرح البخاري) يقول:
وأن تكتم العلماء على حديث الإنذار قد قدى مذهبا. أي لو آمنوا به لكان علياً خليفة.

النص الثاني: حديث المناقب العشرة (ومن أثبت صحته شرف الدين فهو) حديث ابن عباس أنه كان جالس في رهط من الناس وأتته مجموعة من القرشيين ممن كانوا على خط الخلافة قالوا يا ابن عباس تقوم معنا أو نذهب إلى هؤلاء تبين إنهم يريدون المناظرة فقال أنا آتيكم فذهب معهم فرجع ابن عباس وهو يقول أف تف) فقالوا ما ورائك فقال لقد حاججوا في رجل وعدد مناقب علي عليه السلام إلى أن وصل في قوله رجل سد الرسول كل أبواب المسجد إلا بابه وقال لا يدخل المسجد جنب إلا أنا وأنت ورجل قال فيه رسول الله صلى

□ عليه وآله وسلم لا ينبغي أن أخرج من الدنيا إلا وأنت خليفتي).

وهنا إشارة إلى قدسية الإمام وطهارة ما يخرج منه كخصوصية جسمية أمتاز بها عليه السلام.

وذكره الحاكم النيسابوري في (المستدرک علی الصحیحین) ، وقال هو علی شرطی الشیخین ولكن لم يخرجاه. وأقر الذهبي للنيسابوري في صحته في الحديث.

السؤال الثاني: من أي علمنا أن حق الخلافة لو انتزع من الإمام فلن يأثر على مقامه ولن يضر إمامته؟

الجواب من الأحاديث الشريفة:

1- الحديث من نهج البلاغة (لأسلمنّ ما سلمت أمور المسلمين ولم يكن فيها جورٌ إلا عليّ خاصّةً\").

فالإمام علي عليه السلام أسلم من موقعه لأن الغير أعلن الحرب في حقه.

2- وقوله عليه السلام (لا يعاب المرء بأخذ حقه إنما يعاب من يأخذ حقه غيره).

وهنا إشارة إلى حق الإمام عليه السلام وسلبه منه.

3- يقول أمير المؤمنين عليه السلام (إنّ هؤُلاءِ قدّ تَمَّالوا وعلّى سَخَطَةٍ إِمَارَتِي،
وَسَأَصْبِرُ مَا لَمْ أَخَفْ عَلَيَّ جَمَاعَتِكُمْ؛)

فنفهم أن الإمام سالم من أجل أمور المسلمين ومن أجل المصلحة العامة ولم يحارب من أجل أن لا تظهر

فالإمام عليه السلام بقي في مقامه كقائد بالمداراة وظل يتحدث بحقه المغموب والمأخوذ منه وهو صابر على ذلك ولكنه أبقى على ذلك من أجل الأمة وسلامتها.

[المحاضرة هنا](#)